السودان ١٩٥٨ — ١٩٩٣

خلال هذه الفترة من السخط في الشمال والجنوب ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاضطراب السياسي تقدم الجيش في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ واستولى على السلطة بانقلاب ابيض يقوده الفريق ابراهيم عبود.

دخلت قضية جنوب السودان مرحلة جديدة، حيث جاء استيلاء الجيش على السلطة دليلاً على فشل الاحزاب السياسية في أن تقدم للشعب السوداني حلاً لمشاكله الاقتصادية والسياسية وخاصة قضية الجنوب.

قام الحكم العسكري بتركيز نشاطه على معالجة الوضع الاقتصادي ولم يلتفت في البدء لمشكلة الجنوب، ولكنه بعد ذلك عمل على قمع المعارضة وكان متعجلاً في نشر اللغة العربية وبسط القواعد الإسلامية في الجنوب اعتقاداً منه بأن هذا هو السبيل الوحيد الى تحقيق الوحدة في المستقبل، كما اهتم بانشاء عدد من المدارس لتحفيظ القرآن وعمل على تقليص دور رجال بعثات التنصير وحرم عليهم عام ١٩٦١ عقد أي اجتماع ديني للصلاة خارج الكنائس ومنع رجال التنصير الذين كانوا خارج السودان من العودة، بل انه اعلن في ٢٧ فبراير ١٩٦٢ طرد جميع رجال التنصير من السودان وكان عددهم ٦١٧. وقد أدى ذلك الى انتقاده في صحف الغرب ودوائر الفاتيكان، دون أن يبين هؤلاء النقاد موقف العداء الذي كان يقفه رجال الدين من الحكم في السودان.

وكانت الاحداث السياسية في جنوب السودان تسير في ذلك الوقت في اتجاه جديد، إذ أدت اجراءات القمع التي اتخذها الجيش في الجنوب إلى انتقال آلاف الجنوبيين الى خارج السودان، الى أوغندا وكينيا وأثيوبيا وشكلوا تنظيمات معارضة مثل «رابطة السودان المسيحية» والاتحاد الوطني للمناطق المغلقة بالسودان الأفريقي والمعروف باسم «ساكدنو» الذي وجه مذكرة للأمم المتحدة يطالب فيها باستقلال جنوب السودان لأنه لم يستطع الحصول على الاتحاد الفدرالي الذي وعد به عشية الاستقلال. وفي عام ١٩٦٣ غيّرساكدنو اسمه الى «سانو» وقد اتخذ مقره في الكونغو في ليوبولدفيل وتركز نشاطه على توجيه المذكرات للامم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية.

أما في داخل الجنوب فقد اشتعلت الاضطرابات في اتحائه على أثر صدور المرسوم الخاص برجال التنصير وشهد عام ١٩٦٣ ظهور جمعية آنيانيا التي تألفت في بدايتها من جنود الفرقة الاستوائية أو من الجنوبيين الذي خرجوا من السجن أو ممن أفرج عنهم الحكم العسكري في مناسبات مختلفة. وقد كان تشكيل هذه الجمعية أثراً من آثار السخط على المحاولات السلمية التي بذلها قادة الاتحاد الوطني الافريقي السوداني (سانو) للوصول الى تسوية وقد جددت جمعية آنيانيا أهدافها بقولها: «لقد بلغ الصبر مداه وفي يقيننا أننا لن نصل الى شيء إلا باستخدام القوة وسنقوم من الآن فصاعداً بتحرير أنفسنا اننا لا نطلب الرحمة من احد ولن نمنح رحمتنا لأحد».

بدأت حرب العصابات، وقامت آنيانيا عام ١٩٦٤ بمحاولة استيلاء على مدينة واو عاصمة بحر الغزال، غير أن الحكومة قامت باجراءات مضادة تجاه آنيانيا منها منع كافة نشاطاتها السياسية في الجنوب، فازدادت

حدة الصراع. واختلف عدد اللاجئين من السودان الى أوغندا من ١٢ ألفاً الى خمسين ألفاً.

كانت العمليات العسكرية في الجنوب باهظة التكاليف وأخذ الوضع الاقتصادي في السودان يتدهور من سيء الى أسوأ. وركزت الاحزاب السياسية في الشمال اهتمامها بإنهاء الحكم العسكري الذي رفض الاعتراف بوجود مشكلة الجنوب وتابع تنديده برجال الاستعمار والتنصير باعتبارهم اصل المشكلة. بيد أن الحكم العسكري كان عليه أن يختار إما متابعة حرب مكلفة وتزيد في التدهور الاقتصادي أو البحث عن حل سلمي. وكان الحل الثاني هو الانسب، وفي سبتمبر ١٩٦٤ شكلت لجنة لدراسة اسباب القلق في الجنوب ولكن انتفاضة اكتوبر ١٩٦٤ أرغمت الفريق عبود على التنحي وتألفت حكومة جديدة برئاسة سر الختم خليفة ضمت اعضاءً من حزب الأمة (أحمد محجوب) والحزب الوطني الاتحادي (اسماعيل الأزهري) والحزب الشيوعي السوداني وبعض الساسة الجنوبيين.

وقد تقدم حزب سانو باقتراح يدعو فيه الى عقد مائدة مستديرة لبحث مشكلة الجنوب. وانعقد المؤتمر في ١٦ مارس ١٩٦٥ وتقدم ممثلو احزاب الشمال والجنوب بمقترحاتهم، واشارت احزاب الشمال أن يتم حل المشكلة في اطار السودان الموحد، وأن يقوم في الجنوب حكم اقليمي على اساس أن يكون للجنوب مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي، وان تعين الحكومة أحد ابناء الجنوب حاكماً ورئيساً للمجلس التنفيذي، وان يكون هناك ايضاً منصب لنائب رئيس الجمهورية من الجنوبيين. والملاحظ أن هذه المقترحات الشمالية لم يكن الجنوبيين ليحلموا بها عام ١٩٥٨.

أما احزاب الجنوب فكانت غير مترابطة، فقد حصل انشقاق في

صفوف حزب سانو حيث ظهر جناح معتدل يرى الحل في اتحاد فدرالي بين الجنوب والشمال. أما الجناح المتطرف فكان يطالب بالانفصال ولا سبيل لحل وسط. والجدير ذكره أن منظمة الآنيانيا رفضت حضور مؤتمر المائدة المستديرة. مما أدى الى فشل هذا المؤتمر.

وفي مارس ١٩٦٨ شكلت حكومة انفصالية بزعامة اكوي جادين أعلن عن خطته لاستبعاد الحل السلمي وتشجيع الكفاح من أجل التحرر من الشمال واعتبار حكومة السودان الجنوبية في حالة حرب مع الشمال؛ وفي بداية عام ١٩٦٩ ازداد الشقاق بين الجنوبيين، وأقصي جادين وحلت حكومته وشكل جودرين حكومة النيل الانتقالية التي تابعت سياستها الانفصالية حتى قام اللواء جعفر النميري بثورته التاصرية في ٢٥ مايو ١٩٦٩، وترأس النميري مجلس قيادة الثورة وعين بابكر عوض الله رئيساً للحكومة الجديدة واسس الاتحاد الاشتراكي السوداني. وفي يونيو ١٩٦٩ صرح الرئيس نميري بأن الثورة السودانية تدرك الأبعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب، وان حكومته تعترف بواقع الفوارق التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب ولذلك قررت منح الجنوب الحكم الذاتي الاقليمي في نطاق السودان الموحد، وتلى هذا التصريح اتخاذ اجراءات هامة لتنفيذه منها اعلان العفو العام عن جميع المنفيين الجنوبيين وانشاء وزارة سودانية لشؤون الجنوب يرأسها وزير من اصل جنوبي، وشكلت الحكومة لجان للأمن في مديريات الجنوب تعمل بمعاونة الجيش والشرطة على اعادة التعمير.

في فبراير ١٩٧١ حلّ النميري الحزب الشيوعي السوداني بعد أن اتهمه بتأييد مطالب الحركات الجنوبية الانفصالية، وفي يوليو ١٩٧١ كاد انقلاب شيوعي ان يطيح بنظام النميري لولا مساعدة مصر وليبيا له.

ففي ليبيا جرى اعتراض طيارة بريطانية تنقل بابكر النور وفاروق حمد الله المرتبطين بالانقلاب. وبعد فشل الانقلاب اعدم النميري عدداً من القادة الانقلابيين من بينهم هاشم العطا وبابكر النور وفاروق حمد الله وجوزف قرنق وزعيم الحزب الشيوعي السوداني عبد الخالق محجوب. وقد شكل هذا الانقلاب نقطة تحول في السياسة الخارجية السودانية إذ ابتدأت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي تضعف وبدأ الانفتاح على الصين وأوروبا والولايات المتحدة الامريكية.

تسوية اديس ابابا ١٩٧٢:

وبعد مباحثات طويلة ساهمت فيها اطراف دولية تم في اديس ابابا مارس عام ١٩٧٢ اتفاقية حدد الرئيس النميري فيها منحه للمديريات الجنوبية الثلاث حكماً ذاتياً على أن تختص الحكومة المركزية بالدفاع والشؤون الخارجية ومعنى هذا ان يبقى الجنوب جزءً لا يتجزأ من السودان. وكذلك تعهدت الحكومة لسكان الجنوب البالغ عددهم ثلاث ملايين تقريباً بالعمل على النهوض بهم وتنميتهم اقتصادياً ودمج المديريات الثلاث في اقليم واحد وإلحاق الآنيانيا بالجيش المركزي خلال خمس سنوات وقد وضعت هذه الاتفاقية حداً لحرب دامت سبعة عشر عاماً ووصل عدد ضحاياها الى النصف مليون بين قتيل وجريح.

وبعد احد عشر عاماً وفي يونيو ١٩٨٣ عادت مشكلة الجنوب للظهور الى السطح عندما جرى اعتقال بعض المسؤولين الجنوبيين لمعارضتهم مشروع الرئيس النميري حول تقسيم البلاد الجنوبية الى أقاليم ثلاثة. خاصة وان اتفاقية اديس ابابا المبرمة في مارس ١٩٧٢ كانت قد نصت على ان تكون محافظات السودان الجنوبي اقليماً واحداً يتمتع

بالحكم الذاتي، ولكن هذا لم يكن ليتوافق مع تفكير د. حسن الترابي زعيم جبهة «الميثاق الإسلامي» التي تغير اسمها فيما بعد الى «الجبهة الإسلامية القومية» كان يقول منذ عام ١٩٥٦: «إنه يفضل أن يسير الجنوب على الطريق الذي يختاره كوحدة مستقلة ذات سيادة على أن يرتبط اسمه بالمطلب الداعي إلى انشاء اقليم جنوبي موحد».

جون قرنق:

بدأ اسمه بالظهور عندما كانت الاجتماعات السرية غير الرسمية تعقد في اديس ابابا تمهيداً لاتفاقية ١٩٧٢ بين ممثلي حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان وهي الجناح السياسي للآنيانيا في هذا الوقت كتب جون قرنق وكان نقيباً في الآنيانيا في تلك الفترة الى جوزف لاقو القائد العام للآنيانيا يعرب عن استيائه من هذه المحادثات لأن الوقت في رأيه لم يكن مؤاتياً لها ولأن الآنيانيا تحتاج الى مزيد من التدريب والاسلحة الحديثة واعادة التنظيم. الجدير ذكره أن العمود الفقري للحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها الجنوبي المقاوم للحكومة المركزية في الشمال هم من قبيلة الرنكا اكبر قبائل الجنوب وهي قبيلة جون قرنق. أما الدكتور لام اكول ورفاقه من دعاة انفصال الجنوب ايضاً فهم من قبيلتي الشلك والنوير، والمعروف أن القبائل الجنوبية التي تقارب في عددها الخمسماية لا تقف على شيء أكثر من الريبة في نواياها وعدم الثقة ببعضها البعض.

وفي مايو ١٩٨٥ سقط حكم النميري وتوالى على حكم السودان قادة زادوا في مشاكله الاقتصادية والاجتماعية حتى كان ٣٠ يونيو ١٩٨٩ عندما استولت مجموعة من الضباط بقيادة العقيد عمر حسن البشير على السلطة في انقلاب عسكري وكونت «مجلس ثورة للانقاذ الوطني» وقد

تم الانقلاب من دون مقاومة وبقليل من الدماء إذ قتل جندي واحد قاوم الانقلابيين وطبيب عسكري كان من الانقلابيين انفسهم.

بدا النظام الجديد في وضع اقرب الى قيادة «الجبهة الإسلامية القومية» وفي ٦ سبتمبر ١٩٨٩ دعا نائب رئيس «مجلس ثورة الانقاذ الوطني» الى مؤتمر حوار وطني حول السلام. وفي ٢١ اكتوبر ١٩٨٩ قدم المؤتمر توصياته الى الحكومة وهي تشمل:

- قيام نظام فيدرالي للحكم يمنح الحكم المركزي سلطات واسعة.
- اعتبار الإسلام والشريعة ثم العادات مصدراً للتشريع المدني والجنائي.
- معظم السودانيون مسلمون «ومن حق الأغلبية تطبيق قوانينها بما يصون حقوق الاقليات. بمعنى انه تتوفر حرية العقيدة الدينية والدعوة اليها من دون استفزاز لمعتنقي العقائد الأخرى».

وقد واجه الفريق عمر البشير بشجاعة ثلاث مشكلات وهي: المجاعة وحقوق الإنسان وحرب الجنوب واستطاع بنظام جديد للمحافظات تغيير تقسيماتها الإدارية من ١٩ محافظة الى ٦٦ محافظة يتمتع المحافظون بها بصلاحيات سياسية وتنفيذية كبيرة من السير خطوة في تخطي الصعاب، فقد ادخلت مادة السكر في قائمة الصادرات مجدداً وحققت الكفاية في انتاج الذرة والحبوب فقد انتج السودان خلال عام ١٩٩٢ ثلاثة ملايين طن من الذرة مع أن حاجته للحبوب كاملة هي ٢,٥ مليون طن. وضاعف انتاجه من القمح بمعدل ٢٠٠٪ عن السنة السابقة.

وفي التعليم تم افتتاح خمس جامعات جديدة في الخرطوم ليصبح

عدد الجامعات عشر جامعات وكان العمل جارياً لافتتاح اربع جامعات في العام الجامعي ٩٢ - ٩٣.

وإذا تطرقنا الى حرب الجنوب فإن استمرار الحرب وتطاول امدها لا يمكن ان توافق عليه الحكومة لأن الحرب هي استنزاف لموارد البلاد البشرية والمادية، والحسابات السياسية تقودها لطلب السلام، فهي بحاجة لكل قرش وكل دقيقة وكل شخص لإعادة البناء.

بالمقابل يعد الرئيس السوداني الفريق عمر البشير سكان المناطق الجنوبية بعدم تطبيق احكام الشريعة الإسلامية عليهم، وان القانون المطبق في الجنوب حالياً بعد تحرير جوبا (مركز القيادة الجنوبية) هو القانون العرفي الذي يترك لسلاطين القبائل سلطة التطبيق ويترك للقضاة سلطة الفصل في القضايا الكبيرة، ويذكر أن حكومة الفريق البشير اتاحت حرية الدعوة الى الاديان والعبادات.

وفي الوقت الحالي الذي تلتقي فيه اطراف «المجتمع الوطني» التي تمثل قوى المعارضة لحكومة الفريق عمر البشير في لندن بقصد اسقاطه ومناقشة برنامج المرحلة التي تلي اسقاطه، تجد الدعوات قائمة لاجراء مفاوضات سلام بين حكومة البشير ومتمردي «الجيش الشعبي لتحرير السودان» وقد وقع اتفاق مبدئي لاجراء هذه المفاوضات في نيجيريا خاصة وان مشكلة تطبيق الشريعة قد حسمت باستثنائها من المديريات الجنوبية الثلاث كما أن تطبيق الحكم الفدرالي وتقسيم السودان الى تسع ولايات ثلاث منها للجنوب قد وضع حداً لمشكلة المشاركة في الحكم. وكان زعيم الجبهة الإسلامية د. حسن الترابي قد أعلن أن المفاوضات هي الحل وانه يعتقد بأن نهاية الحرب ستكون قريبة.

خلاصة القول: إن سكان الجنوب لديهم رغبة ملحة في أن يديروا شؤونهم بأنفسهم وكانت سياسات الحكومة السابقة في السودان تتصف بالجمودية أو القسوة أو المركزية تجاه الجنوب، لأنها جاءت بالفترة التي تلت استقلال السودان والتي كانت تعمل لدعم الوحدة القومية السودانية، في حين كانت السياسة البريطانية تريد ربط الجنوب بأوغندا، وهو ما أخاف الحكومات التي أتت بعد الاستقلال.

وبالرغم من كافة الجهود التي بذلتها الحكومة المركزية تجاه الجنوب فلا تزال مشكلة الجنوب تبرز على السطح من وقت لآخر. وهناك علل ومشكلات سياسية واقتصادية ينبغي مواجهتها فضلاً عن أن الخلافات بين الشمال والجنوب هي خلافات بعضها من صنع الطبيعة والبعض الآخر من صنع الإنسان. وقد كان للتاريخ والفوارق الاقتصادية ولاخطاء السياسة وجمعيات المبشرين كان لكل منها دوره في زيادة حدة هذه المشكلة.

والصورة السائدة في جنوب السودان اليوم لا تزال كما هي؛ نزعة قبلية وصعوبة اتصال مع الشمال، واستمرار الترحال، وتعدد اللغات وضعف الامكانيات الادارية والتنظيمية بما لا يسمح بقيام حكومة في جنوب السودان لها صفة الاستمرار والاستقرار.

وتأسيساً على ذلك فإن سكان جنوب السودان من الأفضل لهم أن يبقوا في إطار السودان المتحد، ذلك أجدى لهم اقتصادياً واجتماعياً خاصة وان الحكومة المركزية اليوم تمنحهم دعماً يتوازى مع ما يناله الشمال.

الجزائر ١٩٦٥ — ١٩٧٢

انقلاب ١٩٦٥

قامت قيادة الجيش الجزائري بانقلاب ١٩ يونيو، كانت نتيجته القاء القبض على ابن بللا ورئيس المجلس الوطني ووزير الشؤون الاجتماعية. وفي ٥ يوليو أعلن رئيس الثورة هواري بومدين الهدف من هذا الانقلاب وان مجلس الثورة يتألف من ست وعشرين عضواً بينهم عشرة اعضاء من المجلس السابق. وفي ١٠ يوليو تشكلت الوزارة الجديدة، كما جرى تشكيل الامانة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني. عملت الحكومة الجديدة على اتخاذ قرارات لتحسين الوضع الاقتصادي وجرى في عام ١٩٦٦ تأميم المناجم، كما ازداد في الاعوام التالية حجم التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد السوفياتي حوالي ثلاثة أضعاف.

ومنذ خريف ١٩٦٩ خاضت الجزائر نضالات ضد شركات النفط التي كانت تعمل للحد من اعطاء الجزائر حقها باستغلال مصادرها من غاز ونفط، وكانت الشركات الفرنسية تستغل هذه الموارد.

وفي عام ١٩٧٠ رفضت هذه الشركات اعطاء الحكومة حقها برفع الاسعار وزيادة حصتها من العائدات، فقامت الحكومة الجزائرية في فبراير ١٩٧٢ بتأميم جميع مصادر النفط والغاز واستولت على ٥١٪ من اسهم جميع شركات النفط العاملة في الجزائر.